

المحور الرئيسي الخامس : المنهاج الدراسي المغربي



المجال الفرعي 1 : الاسس النظرية للمنهاج الدراسي المغربي (الميثاق الوطني ، الكتاب الابيض ، المخطط الاستعجالي ، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي ٢٠٠٠)

I. تعريف المنهاج Curriculum

كانت البرامج الدراسية الرسمية إلى عهد قريب، تختزل في لوائح المواد و المواضيع التي يتم تدريسها في مختلف المستويات التعليمية. كما كانت تختصر في جداول و استعمالات الزمن تحدد التوزيع الأسبوعي لتلك المواد. فعمل الرواد الأوائل في تخطيط البرامج ، وحتى يثبتوا تميزهم عن هذا التقليد الذي يولي أهمية كبرى لمحتويات التدريس ، على التركيز على التلميذ بدل المادة الدراسية و محتوياتها ، فنحتوا مصطلح المنهاج « Curriculum » و الذي يعرفونه بشكل عام ، بكونه " مجموع تجارب الحياة الضرورية لنمو التلميذ " و بكونه أيضا " جملة ما تقدمه المدرسة من معارف و مهارات و اتجاهات ... لمساعدة المتعلم ، على النمو المتوازن و السليم في جميع جوانب شخصيته. " كما يكمن تعريفه أيضا بأنه تخطيط للعمل البيداغوجي أكثر اتساعا من المقرر التعليمي؛ فهو لا يتضمن، فقط، مقررات المواد، بل أيضا غايات التربية وأنشطة التعلم والتعليم، وكذلك الكيفية التي سيتم بها تقييم التعلم والتعليم.

وعليه فإن المنهاج التربوي يحدد باعتباره :



- تخطيط عملية التعليم والتعلم، ويتضمن الأهداف والمحتويات والأنشطة ووسائل التقويم .
- مفهوم شامل لا يقتصر على محتوى المادة الدراسية، بل ينطلق من أهداف لتحديد الطرق والأنشطة والوسائل .
- بناء منطقي لعناصر المحتوى، على شكل وحدات، بحيث إن التحكم في وحدة يتطلب التحكم في الوحدات السابقة .
- تنظيم لجملة من العناصر والمكونات بشكل يمكن من بلوغ الغايات والمرامي المتوخاة من فعل التعليم والتعلم

II. الاسس النظرية للمنهاج الدراسي المغربي.

نقف عبر تاريخ إصلاح التعليم في بلادنا على مجموعة من المحاولات التي تصب في إصلاح الإصلا، بدءا بالإصلاح المعروف بالمذهب التعليمي لسنة 1957 ومرورا بالإصلاح المرافق للمخطط الخماسي 1960/1964 ثم محطة المذهب التعليمي الجديد المنسوب لوزير التعليم الدكتور بنهيمه 1966، ثم الإصلاح الذي يسمى في أدبيات التربويين "بالقشري" الذي انطلق سنة 1985 في إطار سياسة التقويم الهيكلي إبان 1983، و الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي انطلق سنة 2000 ثم البرنامج الاستعجالي 2009 / 2012 و أخيرا الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية 2015-2030.

أولاً: الميثاق الوطني للتربية و التكوين

ينطلق المنهاج التربوي المغربي من مرجعية أساسية ألا وهي "الميثاق الوطني للتربية و التكوين" والتي تعتبر كدستور تربوي" توافقت عليه أغلب القوى الحية في البلاد: الأحزاب الممثلة في البرلمان، النقابات الأكثر تمثيلية، بعض جمعيات المجتمع المدني، علماء، شخصيات فاعلة، مقاولات..." وقد عمل الكتاب الأبيض للتربية والتكوين على إجراء وتدقيق محتويات الميثاق لبلورة المنهاج التربوي المغربي، الذي ينطلق من الفلسفة التربوية للميثاق وذلك لتحديد الاختيارات التربوية الموجهة لمراجعة (وبناء) مناهج وبرامج التربية والتكوين، التي تنطلق من المبادئ والأهداف التالية :

❖ اعتماد العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع، باعتبار المدرسة محركاً أساسياً للتقدم الاجتماعي، وعاملاً من عوامل الإنماء البشري المندمج .

❖ وضوح الأهداف والمرامي البعيدة من مراجعة مناهج التربية والتكوين، والتي تتجلى أساساً في :

○ المساهمة في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومتفتحة للمتعلم المغربي، تقوم على معرفة دينه و ذاته ولغته وتاريخ وطنه وتطورات مجتمعه .

○ إعداد المتعلم المغربي لتمثل و استيعاب إنتاجات الفكر الإنساني في مختلف مظاهره ومستوياته، وفهم تحولات الحضارات الإنسانية وتطورها

○ إعداد المتعلم المغربي للمساهمة في تحقيق نهضة وطنية اقتصادية وعلمية وتقنية، تستجيب لحاجات المجتمع المغربي و تطلعاته.



❖ استحضار أهم خلاصات البحث التربوي الحديث في مراجعة (وبناء) مناهج التربية والتكوين، باعتماد مقارنة شمولية ومتكاملة تراعي التوازن بين البعد الاجتماعي والوجداني والبعد المهاراتي، والبعد المعرفي، وبين البعد التجريبي والتجريدي، كما تراعي العلاقة البيداغوجية التفاعلية وتيسير التنشيط الجماعي .

❖ اعتماد مبدأ التوازن في التربية والتكوين بين مختلف أنواع المعارف، وبين مختلف أساليب التعبير (فكري، فني، جسدي) وبين مختلف جوانب التكوين (نظري، تطبيقي عمل).

❖ اعتماد مبدأ التنسيق والتكامل في اختيار مضامين المناهج التربوية، لتجاوز سلبات التراكم الكمي للمعارف ومواد التدريس .

❖ اعتماد مبدأ التجديد المستمر والملاءمة الدائمة لمناهج التربية والتكوين وفقاً لمتطلبات التطور المعرفي والمجتمعي .

❖ ضرورة مواكبة التكوين الأساسي والمستمر لكافة أطر التربية والتكوين لمتطلبات المراجعة المستمرة للمناهج

التربية .

❖ اعتبار المدرسة مجالا حقيقي الترسخ القيم الأخلاقية و قيم المواطنة وحقوق الإنسان وممارسة الحياة الديمقراطية (الكتاب الأبيض، 2000)

ولبلورة وهندسة هذه الاختيارات والمبادئ العامة في المنهاج التربوي المغربي، تم اعتماد التربية على القيم (قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، وقيم المواطنة، وقيم حقوق الإنسان ...) واعتماد بيداغوجيا الكفايات، كبيداغوجيا حديثة وفعالة، لتنمية وتطوير الكفايات التربوية والتكوينية، وكذلك التربية على الاختيار واتخاذ القرار. كما تم، من الناحية التنظيمية، إعادة هيكلة السنة الدراسية، واعتماد نظام المجزوءات، واللامركزية التربوية، وإحداث مؤسسات ومجالس تربوية جهوية وإقليمية ومحلية وداخل مؤسسات التربية والتكوين...

خلاصة وتقييم عام:

إن الإصلاح الجديد لمناهج التربية والتكوين في المغرب، والذي بدأ تطبيقه تدريجيا في مختلف مؤسسات التربية والتكوين منذ 1999، يعتبر قفزة نوعية في تاريخ المنظومة التربوية المغربية، من أجل تحديثها تربويا وقيميا وتنظيميا بالمقارنة مع ما كان سائدا قبل الإصلاح الجديد هذا. لكن رغم بعض المعطيات والديناميات الإيجابية- خصوصا على مستوى التأسيس النظري والنصي- التي خلقها هذا الإصلاح المنهجي، وبالرغم من بعض الجهودات التنظيمية و المالية التي تبذلها الدولة المغربية، فإنه على مستوى الواقع العيني لازالت تعترضه بعض المعوقات والسلبيات التي يمكن إجمال بعضها فيما يلي :

✚ عدم المواكبة المالية والمادية والبشرية الكافية للإصلاح ومتطلباته الحقيقية (عدم كفاية الميزانية المالية المخصصة للتعليم، قلة الأطر والمناصب المالية، ضعف وعدم كفاية جودة البنيات والفضاءات التربوية والتكوينية...)

✚ عدم المواكبة الكافية والفعالة للإصلاح من حيث التأطير والتكوين المستمر، وتجديد التكوين لأطر التربية والتكوين .

✚ عدم العناية الكافية بالموارد البشرية التربوية من الناحية الاجتماعية والإدارية، حيث تبقى الجهودات الرسمية المبذولة في هذا الميدان غير كافية أمام تراكم المشاكل والصعوبات الاجتماعية و الإدارية التي تعاني منها أطر التربية والتكوين (الأجرة ونظام التعويضات، السكن الإداري، التنقل، الحركة والتعيينات، الظروف المهنية الداخلية...)

✚ تعقد بعض المعطيات السوسيو- ثقافية و الاقتصادية لمحيط المؤسسة التعليمية والتي تؤثر سلبا عليها، حيث هناك علاقة تأثير وتأثر جدلية ومتبادلة بين المجتمع والمؤسسة التربوية، مما يجعل أي إصلاح تربوي، وأي إصلاح للمناهج التربوية يرتبط بنيويا ووظيفيا بباقي الإصلاحات المجتمعية الإيجابية الأخرى (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية...)

في الأخير، نظن بان المغرب التربوي يحاول ما أمكن، رغم وجود بعض المعوقات، التكيف والتغير مع المعطيات المعرفية

والقيمية والمجتمعية الجديدة (المحلية والعالمية) التي تفرضها عدة معطيات وتحديات موضوعية جديدة، كالحاجة إلى التحديث المعرفي والقيمي والمؤسساتي والمجتمعي عامة، لرفع تحديات التنمية والتقدم والتماسك الوطني وتلبية الحاجيات المجتمعية الأساسية، والقدرة على دخول غمار المنافسة العالمية الشرسة التي أصبح يفرضها واقع العولمة، بزحفه الاقتصادي والاجتماعي والقيمي... على المجتمعات العربية. ونظن، وكما هو مؤكد، أن البوابة الملكية للدخول إلى أمة قوية، والرافعة الأساسية لتقدم وتنمية هذه الأمة، هو نظام التربية والتكوين، والمناهج التعليمية القوية والفعالة مجتمعيًا.

ثانيا: الكتاب الأبيض

(1)

الاختيارات والتوجهات التربوية العامة

اعتبارا للفلسفة التربوية المتضمنة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإن الاختيارات التربوية الموجهة لمراجعة مناهج التربية والتكوين المغربية، تنطلق من:

- ♣ العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع، باعتبار المدرسة محركا أساسيا للتقدم الاجتماعي وعاملا من عوامل الإنماء البشري المندمج؛
- ♣ وضوح الأهداف والمرامي البعيدة من مراجعة مناهج التربية والتكوين، والتي تتجلى أساسا في:
 - المساهمة في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومفتحة للمتعلم المغربي، تقوم على معرفة دينه وذاته، ولغته وتاريخ وطنه وتطورات مجتمعه؛
 - إعداد المتعلم المغربي لتمثل واستيعاب إنتاجات الفكر الإنساني في مختلف مظهراته ومستوياته، وفهم تحولات الحضارات الإنسانية وتطورها؛
 - إعداد المتعلم المغربي للمساهمة في تحقيق نهضة وطنية اقتصادية وعلمية وتقنية تستجيب لحاجات المجتمع المغربي وتطلعاته.
- ♣ استحضار أهم خلاصات البحث التربوي الحديث في مراجعة مناهج التربية والتكوين باعتماد مقاربة شمولية ومتكاملة تراعي التوازن بين البعد الاجتماعي الوجداني، والبعد المهاراتي، والبعد المعرفي، وبين البعد التجريبي والتجريدي كما تراعي العلاقة البيداغوجية التفاعلية وتيسير التنشيط الجماعي؛
- ♣ اعتماد مبدأ التوازن في التربية والتكوين بين مختلف أنواع المعارف، ومختلف أساليب التعبير (فكري، فني، جسدي)، وبين مختلف جوانب التكوين (نظري، تطبيقي عملي)؛
- ♣ اعتماد مبدأ التنسيق والتكامل في اختيار مضامين المناهج التربوية، لتجاوز سلبات التراكم الكمي للمعارف ومواد التدريس؛
- ♣ اعتماد مبدأ التجديد المستمر والملاءمة الدائمة لمناهج التربية والتكوين وفقا لمتطلبات التطور المعرفي والمجتمعي؛
- ♣ ضرورة مواكبة التكوين الأساسي والمستمر لكافة أطر التربية والتكوين لمتطلبات المراجعة المستمرة للمناهج

التربوية؛

♣ اعتبار المدرسة مجالا حقيقيا لترسيخ القيم الأخلاقية وقيم المواطنة وحقوق الإنسان وممارسة الحياة الديمقراطية.

ولتفعيل هذه الاختيارات، فقد تم اعتماد التربية على القيم وتنمية وتطوير الكفايات التربوية والتربية على الاختيار كمدخل بيداغوجي لمراجعة مناهج التربية والتكوين.

(2) اختيارات وتوجهات في مجال القيم

إنطلاقا من القيم التي تم إعلانها كمرتكزات ثابتة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والمتمثلة في:

- ✓ قيم العقيدة الإسلامية؛
- ✓ قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية؛
- ✓ قيم المواطنة؛
- ✓ قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية.

وانسجاما مع هذه القيم، يخضع نظام التربية والتكوين للحاجات المتجددة للمجتمع المغربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة، وللحاجات الشخصية الدينية والروحية للمتعلمين من جهة أخرى. ويتوخى من أجل ذلك الغايات التالية:

- ✎ ترسيخ الهوية المغربية الحضارية والوعي بتنوع وتفاعل وتكامل روافدها؛
- ✎ التفتح على مكاسب ومنجزات الحضارة الإنسانية المعاصرة؛
- ✎ تكريس حب الوطن وتعزيز الرغبة في خدمته؛
- ✎ تكريس حب المعرفة وطلب العلم والبحث والاكتشاف؛
- ✎ المساهمة في تطوير العلوم والتكنولوجيا الجديدة؛
- ✎ تنمية الوعي بالواجبات والحقوق؛
- ✎ التربية على المواطنة وممارسة الديمقراطية؛
- ✎ التشجيع بروح الحوار والتسامح وقبول الاختلاف؛
- ✎ ترسيخ قيم المعاصرة والحداثة؛
- ✎ التمكن من التواصل بمختلف أشكاله وأساليبه؛
- ✎ التفتح على التكوين المهني المستمر؛
- ✎ تنمية الذوق الجمالي والإنتاج الفني والتكوين الحرفي في مجالات الفنون والتقنيات؛
- ✎ تنمية القدرة على المشاركة الإيجابية في الشأن المحلي والوطني.

يعمل نظام التربية والتكوين بمختلف الآليات والوسائل للاستجابة للحاجات الشخصية للمتعلمين المتمثلة فيما يلي:

- ☉ الثقة بالنفس والتفتح على الغير؛
- ☉ الاستقلالية في التفكير والممارسة؛
- ☉ التفاعل الإيجابي مع المحيط الاجتماعي على اختلاف مستوياته؛
- ☉ التحلي بروح المسؤولية والانضباط؛
- ☉ ممارسة المواطنة والديموقراطية؛
- ☉ إعمال العقل واعتماد الفكر النقدي؛
- ☉ الإنتاجية والمردودية؛
- ☉ تثمين العمل والاجتهاد والمثابرة؛
- ☉ المبادرة والابتكار والإبداع؛
- ☉ التنافسية الإيجابية؛
- ☉ الوعي بالزمن والوقت كقيمة أساسية في المدرسة وفي الحياة؛
- ☉ احترام البيئة الطبيعية والتعامل الإيجابي مع الثقافة الشعبية والموروث الثقافي والحضاري المغربي.

3) اختيارات وتوجهات في مجال تنمية وتطوير الكفايات

لتيسير اكتساب الكفايات وتنميتها وتطويرها على الوجه اللائق عند المتعلم، يتعين مقاربتها من منظور شمولي لمكوناتها، ومراعاة التدرج البيداغوجي في برمجتها، ووضع استراتيجيات اكتسابها. ومن الكفايات الممكن بناؤها في إطار تنفيذ مناهج التربية والتكوين:

- ☆ المرتبطة بتنمية الذات، والتي تستهدف تنمية شخصية المتعلم كفاية في ذاته، وكفاعل إيجابي تنتظر منه المساهمة الفاعلة في الارتقاء بمجتمعه في كل المجالات؛
 - ☆ القابلة للاستثمار في التحول الاجتماعي، والتي تجعل نظام التربية والتكوين يستجيب لحاجات التنمية المجتمعية بكل أبعادها الروحية والفكرية والمادية؛
 - ☆ القابلة للتصريف في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تجعل نظام التربية والتكوين يستجيب لحاجات الاندماج في القطاعات المنتجة ولمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ويمكن أن تتخذ الكفايات التربوية طابعا استراتيجيا أو تواصليا أو منهجيا أو ثقافيا أو تكنولوجيا.
- تستوجب تنمية الكفايات الاستراتيجية وتطويرها، في المناهج التربوية:

- ✎ معرفة الذات والتعبير عنها؛
- ✎ التموقع في الزمان والمكان؛
- ✎ التموقع بالنسبة للآخر وبالنسبة للمؤسسات المجتمعية (الأسرة، المؤسسة التعليمية، المجتمع)، والتكيف معها ومع

البيئة بصفة عامة؛

✍ تعديل المنتظرات والاتجاهات والسلوكات الفردية وفق ما يفرضه تطور المعرفة والعقليات والمجتمع.

وحتى تتم معالجة الكفايات التواصلية بشكل شمولي في المناهج التربوي، ينبغي أن تؤدي إلى:

- ✍ إتقان اللغة العربية وتخصيص الحيز المناسب للغة الأمازيغية والتمكن من اللغات الأجنبية؛
- ✍ التمكن من مختلف أنواع التواصل داخل المؤسسة التعليمية وخارجها في مختلف مجالات تعلم المواد الدراسية؛
- ✍ التمكن من مختلف أنواع الخطاب (الأدبي، والعلمي، والفني...) المتداولة في المؤسسة التعليمية وفي محيط المجتمع والبيئة.

وتستهدف الكفايات المنهجية من جانبها بالنسبة للمتعلم اكتساب:

- ★ منهجية للتفكير وتطوير مدارجه العقلية؛
- ★ منهجية للعمل في الفصل وخارجه؛
- ★ منهجية لتنظيم ذاته وشؤونه ووقته وتدبير تكوينه الذاتي ومشاريعه الشخصية.

ولكي تكون معالجة الكفايات الثقافية، شمولية في مناهج التربية والتكوين، ينبغي أن تشمل:

- شقها الرمزي المرتبط بتنمية الرصيد الثقافي للمتعلم، وتوسيع دائرة إحساساته وتصورات ورؤيته للعالم وللحضارة البشرية بتناغم مع تفتح شخصيته بكل مكوناتها، وترسيخ هويته كمواطن مغربي وإنسان منسجم مع ذاته ومع بيئته ومع العالم؛
- شقها الموسوعي المرتبط بالمعرفة بصفة عامة.

واعتبارا لكون التكنولوجيا قد أصبحت في ملتقى طرق كل التخصصات، ونظرا لكونها تشكل حقا خصبا بفضل تنوع وتداخل التقنيات والتطبيقات العلمية المختلفة التي تهدف إلى تحقيق الخير العام والتنمية الاقتصادية المستدامة وجودة الحياة، فإن تنمية الكفايات التكنولوجية للمتعلم تعتمد أساسا على:

- ☆ القدرة على تصور ورسم وإبداع وإنتاج المنتجات التقنية؛
- ☆ التمكن من تقنيات التحليل والتقدير والمعايرة والقياس، وتقنيات ومعايير مراقبة الجودة، والتقنيات المرتبطة بالتوقعات والاستشراف؛
- ☆ التمكن من وسائل العمل اللازمة لتطوير تلك المنتجات وتكييفها مع الحاجيات الجديدة والمتطلبات المتجددة؛
- ☆ استدماج أخلاقيات المهن والحرف والأخلاقيات المرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي بارتباط مع منظومة القيم

الدينية والحضارية وقيم المواطنة وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية.

(4) اختيارات وتوجهات في مجال المضامين

ليتمكن نظام التربية والتكوين من القيام بوظائفه على الوجه الأكمل، تقتضي الضرورة اعتماد مضامين معينة وفق اختيارات وتوجهات محددة، وتنظيمها داخل كل سلك ومن سلك لآخر بما يخدم المواصفات المحددة للمتعلم في نهاية كل سلك. وتتمثل هذه الاختيارات والتوجهات فيما يلي:

- ↪ الانطلاق من اعتبار المعرفة إنتاجا وموروثا بشريا مشتركا؛
- ↪ اعتبار المعرفة الخصوصية جزءا لا يتجزأ من المعرفة الكونية؛
- ↪ اعتماد مقارنة شمولية عند تناول الانتاجات المعرفية الوطنية، في علاقتها بالانتاجات الكونية مع الحفاظ على ثوابتنا الأساسية؛
- ↪ اعتبار غنى وتنوع الثقافة الوطنية والثقافات المحلية والشعبية كروافد للمعرفة؛
- ↪ الاهتمام بالبعد المحلي والبعد الوطني للمضامين وبمختلف التعبيرات الفنية والثقافية؛
- ↪ اعتماد مبدأ التكامل والتنسيق بين مختلف أنواع المعارف وأشكال التعبير؛
- ↪ اعتماد مبدأ الاستمرارية والتدرج في عرض المعارف الأساسية عبر الأسلاك التعليمية؛
- ↪ تجاوز التراكم الكمي للمضامين المعرفية المختلفة عبر المواد التعليمية؛
- ↪ استحضار البعد المنهجي والروح النقدية في تقديم محتويات المواد؛
- ↪ العمل على استثمار عطاء الفكر الإنساني عامة لخدمة التكامل بين المجالات المعرفية؛
- ↪ الحرص على توفير حد أدنى من المضامين الأساسية المشتركة لجميع المتعلمين في مختلف الأسلاك والشعب؛
- ↪ الاهتمام بالمضامين الفنية؛
- ↪ تنويع المقاربات وطرق تناول المعارف؛
- ↪ إحداث التوازن بين المعرفة في حد ذاتها والمعرفة الوظيفية.

(5) اختيارات وتوجهات في مجال تنظيم الدراسة

تقتضي ضرورة تنظيم الدراسة في مختلف الأسلاك التعليمية، للارتقاء بجودة الفعل البيداغوجي من خلال الرفع من فعالية التدريس ومن جدوى التعلم ومواءمة الفضاءات التربوية لهما اعتماد مبدأ التدرج من سلك إلى آخر بما يضمن:

في التعليم الابتدائي المرونة في تنظيم الحصص الدراسية وتكييف مضامينها مع حاجات المتعلمين بالأساس ومع متطلبات البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المباشرة؛

في التعليم الثانوي الانتقال من التنظيم الحالي في سنوات دراسية إلى تنظيم في دورات دراسية نصف سنوية من جهة والانتقال من برامج مبنية على مواد دراسية كلها إجبارية في السلك الإعدادي إلى برامج مبنية على مجزوءات معظمها إجباري وبعضها اختياري.

وتقتضي ضرورة تنظيم الدراسة وفق معايير موضوعية تلائم المستجدات المراد إدخالها على مختلف الأسلاك التعليمية ما يلي:

- ✓ تنظيم كل سنة دراسية في دورتين من سبعة عشر أسبوعا على الأقل، أي ما مجموعه ست دورات في السلك التأهيلي بما فيها الدورة المخصصة للجذع المشترك، وست دورات في السلك الإعدادي واثنى عشر دورة في التعليم الابتدائي؛
- ✓ إعطاء نفس الأهمية ونفس الغلاف الزمني لكل المجزوءات كيفما كانت المادة الدراسية التي تنتمي إليها، بما يسمح بإمكانية معادلة مجزوءات المواد المتأخية أثناء الانتقال من قطب إلى آخر في السلك التأهيلي من جهة، وباعتماد المجزوءات التي كانت موضوع تعلم ذاتي في إطار مشاريع مؤطرة من طرف الأساتذة من جهة أخرى؛
- ✓ اعتماد حلول تربوية تسمح بالعمل بإيقاعات متفاوتة تناسب مستوى المتعلمين ووتيرة التعلم لديهم بما يفيد في الرفع من المردود الداخلي للمؤسسة وفي ترشيد استعمال البنيات التحتية والتجهيزات التعليمية؛
- ✓ إدراج الغلاف الزمني الخاص بالتقييم التكويني الملازم للتعلم والمرتبط عضويا بالاستدراك في إطار بيداغوجية التمكن ضمن الغلاف المخصص لكل مجزوءة في السلك التأهيلي ولكل مادة في السلك الإعدادي وفي التعليم الابتدائي؛
- ✓ تخصيص مجالات زمنية للأنشطة الثقافية والفنية ضمن الحصص الأسبوعية.



للرفع من المردود الداخلي لمؤسسات التعليم الابتدائي، يتعين أن تراعى في تنظيم الدراسة بها:

- ★ الملاءمة مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي والثقافي؛
- ★ المرونة في تنظيم الحصص الدراسية والعطل؛
- ★ العمل بالدعم البيداغوجي المنتظم الكفيل بترسيخ المكتسبات، والضامن للرفع من نسبة التدفق.

ونظرا لكون السلك التأهيلي يأتي مباشرة قبل التعليم العالي ويهيئ له، ونظرا لكون هذا الأخير يعتمد مقارنة البرامج المبنية على المضامين والتخصصات أساسا، واعتبارا لسن متعلمين السلك التأهيلي، وتوخيا للاستجابة لميولاتهم واتجاهاتهم من خلال تربيتهم على الاختيار، تنظم الدراسة، بعد الجذع المشترك، في الأقطاب الدراسية التالية:

- قطب التعليم الأصيل؛
- قطب الآداب والإنسانيات؛
- قطب الفنون؛
- قطب العلوم؛

▪ قطب التكنولوجيات.

ولاستعمال الجسور الممتدة بين الأقطاب الدراسية في السلك التأهيلي بما يفيد تربية المتعلمين على الاختيار، ينظم كل قطب في مكونين:

- ♣ مكون إجباري تدرج فيه المجزوءات ذات الارتباط العضوي بطبيعة القطب، والمجزوءات المكمل لها؛
- ♣ مكون اختياري تدرج فيه المجزوءات ذات الارتباط بمجزوءات المكون الإجباري، أو التي تساعد المتعلم على الاستدراك أو على تيسير المرور من قطب إلى آخر عبر الجسور، أو على تهيئ ولوج مؤسسات التعليم العالي.

(6) اختيارات وتوجهات خاصة بتحديد مواصفات المتعلمين

وحتى يتمكن النظام التربوي المغربي من تزويد المجتمع بمواطنين مؤهلين للبناء المتواصل للوطن على جميع المستويات، تقتضي الضرورة إكساب المتعلمين الكفايات الملائمة وإتاحة الفرص وبنفس الحظوظ، لجميع بنات وأبناء المغرب، وتشجيع المتفوقين منهم دون تمييز. لذا ينبغي أن تصاغ مناهج التربية والتكوين بشكل يجعلها:

- تشتمل مختلف المجالات الوجدانية والاجتماعية والحسية الحركية والمعرفية لشخصية المتعلم في مختلف الأسلاك التعليمية؛
- تنفذ في فضاءات تربوية متنوعة داخل القسم والمؤسسة التعليمية وخارجها، بواسطة وضعيات ديداكتيكية مناسبة لكل فضاء.



كما ينبغي وضع نظام ملائم للاستشارة والتوجيه يعتمد على المؤهلات والميول الحقيقية والموضوعية للمتعلم، وعلى حاجات مختلف قطاعات الشغل ومواصفات ولوج المسالك المختلفة للتعليم العالي.

ففيما يتعلق بالتعليم العالي، يقتضي إعداد المتعلمين أخذ مواصفات ولوج مؤسساته بعين الاعتبار، ومعرفة برامجهم والآفاق التي تفتحها ارتباطا بتكوين الأطر المتوسطة والعليا للبلاد في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية، وبتطور البحث العلمي في حقوله المتنوعة.

أما فيما يتعلق بولوج مؤسسات التكوين المهني وسوق الشغل، فيجب أثناء صياغة مناهج التربية والتكوين في الإعدادي والتأهيلي، مراعاة المواصفات المطلوبة للالتحاق بتلك المؤسسات، لتلبية حاجات ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويجب أن تغطي هذه المواصفات كل المجالات المذكورة، وتوفر الحد الأدنى من الكفايات الضرورية لولوج المهن التقنية المتوسطة والعليا في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية والخدماتية.

إن ضرورة التكوين ونوعية مساره تفرضان تحديد الأولويات بالنسبة للكفايات في كل مستوى من المستويات التعليمية. ففي التعليم الابتدائي يتم التركيز، وبالترتيب، على الجوانب التواصلية (بما فيها المعلوماتية)، والاستراتيجية والمنهجية،

والثقافية، والتكنولوجية، وذلك حتى يتسنى بلوغ مستوى التمكن من المكون اللغوي التواصلية، ومستوى التمكن من الجوانب الأساسية المنهجية والاستراتيجية، ومستوى التمكن من الجوانب الثقافية من خلال رصيد معرفي وثقافي يمكن المتعلم من الاندماج في بيئته. ويدخل ذلك كله في إطار الحفاظ على مكتسبات المتعلم في التعليم الابتدائي وتحسينها، خاصة بالنسبة لمن بلغوا سن نهاية التعليم الإلزامي.

وفي السلك الإعدادي، يستمر التركيز على الجوانب التواصلية في مستوى متقدم من التمكن، وعلى الجوانب المنهجية والاستراتيجية والثقافية. وتعطى الجوانب التكنولوجية أهمية أكثر من ذي قبل للإعداد للتعليم التأهيلي، أو لمؤسسات التكوين المهني، أو لولوج الحياة العامة لمن سينقطعون عن الدراسة من المتعلمين في نهاية السلك الإعدادي.

أما في السلك التأهيلي، فيخصص الجذع المشترك لاستكمال مكونات الكفايات التواصلية والمنهجية والثقافية، وتعطى بعد ذلك الأولوية للاستراتيجية والتكنولوجية، مع الاستمرار في تنمية وتطوير المنهجية والثقافية والتواصلية بما يفيد في تحقيق مواصفات التخرج من مختلف الأقطاب الدراسية.

وبناء عليه، تتحدد مواصفات المتعلمين في نهاية كل سلك من الأسلاك التعليمية انطلاقاً من:

- ترتيب الكفايات حسب الأولويات مع اعتبار المرونة والتفاعل بينها؛
- درجات التوفيق والتكامل والتركيب بين عمليات النقل والتفاعل والتحول في مجال القيم الإسلامية والحضارية وقيم المواطنة وحقوق الإنسان؛
- المستوى المناسب لنمو شخصية المتعلم بكل مكوناتها.



وبالنسبة للتعليم الأولي والابتدائي والسلك الإعدادي، يعتمد في تحديد مواصفات المتعلمين عند نهاية هذه الأسلاك، بالإضافة إلى ما سبق، على الأهداف التي خص بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين هذه الأسلاك. أما بالنسبة للسلك التأهيلي، فإن تحديد مواصفات المتخرج حسب كل قطب من الأقطاب المذكورة سابقاً، يتم بالاعتماد أساساً على:

- ★ ترتيب الكفايات المراد تنميتها وتطويرها لدى المتعلم حسب الأولوية الخاصة بالسلك، والمعتمدة في تحديد المجزوءات الإلزامية بصنفها المذكورين أعلاه؛
- ★ تحقيق مستوى التحول الفعلي المنتظر لدى المتعلم في مجال استدمج القيم، وفي اكتساب مختلف الكفايات؛
- ★ مدى قدرة المتعلم على إعداد مشروعه الشخصي لولوج التعليم العالي، وللاندماج في المجتمع.

ثالثاً: المخطط الاستعجالي

مدخل:

يندرج المخطط الاستعجالي في سياق التعجيل بتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين ، و هو يتميز بتحديد دقيق لمكوناته: تحديد دقيق للأهداف وللعمليات الضرورية لتحقيق كل هدف، وكذا الفترة الزمنية التي ستندف فيها كل عملية، والجهات المسؤولة عن تتبع تنفيذها والغلاف المالي المطلوب وكذا النتائج المنتظرة من كل عملية، فهو بذلك مجموعة من الإجراءات الواضحة التي ترمي إلى الحكم المعقل والمضبوط في مكونات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفي مساره .

(1) تعريف المخطط الاستعجالي:

المخطط أو البرنامج الاستعجالي هو عبارة عن خطة إنقاذ لنظام التربوي التعليمي المغربي من الأزمات العديدة التي يتخبط فيها. ويستند في جوهره على مبدئين أساسيين: المبدأ الأول يكمن في التخطيط المبرمج الذي يتسم بالتدقيق، والمبدأ الثاني يتضح جليا في التنفيذ الفوري للبرنامج، والتسريع في تطبيقه، وترجمته ميدانيا وواقعا، دون بطء أو تأخير.

و هو يشكل كذلك خارطة طريق تحدد الخطوات العلمية التي يجب الالتزام بها من أجل إصلاح المنظومة التعليمية المغربية و إعادة الثقة إلى المدرسة العمومية لكي تكون فعلا مدرسة النجاح، ومدرسة الحداثة، ومدرسة المستقبل التنموي، وهو يعتمد في قراراته ومبادئه على نتائج تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 م.

(2) اهداف المخطط الاستعجالي

ينبني المخطط الاستعجالي الذي وضعته وزارة التربية الوطنية على مجموعة من الأهداف سواء أكانت أهدافا إجرائية خاصة أم أهدافا عامة و يمكن حصر هذه الأهداف في الغايات التالية:

أ- توفير الفضاءات الكافية لاستيعاب المتعلمين و المتدربين المغاربة: أي ضمان استقرار المدرسة عن طريق إيجاد البنيات التعليمية بواسطة بنائها أو اقتنائها أو كرائها مع توفير الماء و الكهرباء و الهاتف و لا يتم تفويت مشاريع بناء المؤسسات التعليمية إلا عبر صفقات مضبوطة بدفاتر تحملات واضحة .

ب- توفير الأساتذة الأكفاء و الأطر المجتهدة و المتميزة لتحقيق المردودية التعليمية

ت- استقطاب جميع التلاميذ للالتحاق بالمؤسسات التعليمية في أجواء تربوية مفعمة بالطمأنينة و الاستقرار، أي سيكون حضور التلاميذ إلى المدرسة بشكل مكثف و ذلك للقضاء على الأمية و الحد من الهدر المدرسي. و يعني هذا أن المشروع الاستعجالي جاء لتحقيق أهداف جوهرية ثلاثة: إعداد المدرسة و تكوين المدرس و جلب التلميذ إلى المدرسة.

(3) مقارنة المخطط الاستعجالي

لتجاوز بعض اختلالات منظومة التربية و التعليم، وإخفاقات أو قصور الإصلاحات السابقة، وخصوصا تلك التي شخصها التقرير الأول للمجلس الأعلى، يحاول واضعوا البرنامج الاستعجالي (2009-2012) إعطاء "نفس جديد لإصلاح" منظومة التربية والتكوين من خلال برنامج يتضمن أربع مجالات للتدخل و 23 مشروعا. وقد اعتمد في ذلك على منهجية

تعتمد على خمس مكونات أساسية

- أ- تحديد برنامج طموح مضبوط في أدق تفاصيله: مجالات التدخل، المشاريع، مخططات العمل، الجدولة الزمنية، الموارد التي يتعين تعبئتها .
- ب- اعتماد رؤية تشاركية تتيح إشراك كل الفاعلين الأساسيين داخل منظومة التربية والتكوين في بلورة البرنامج الإستعجالي .
- ت- الانخراط القوي للفاعلين في الميدان لضمان تطبيق الإجراءات المحددة بصورة تعتمد مبدأ القرب، بغاية إعطائها بعدا عمليا ملموسا
- ث- وضع عدة للتتبع عن قرب تسمح بالتحكم الكامل في عملية تطبيق المخطط الإستعجالي .
- ج- وضع أرضية لتدبير التغيير والتواصل من شأنها ضمان انخراط الجميع، وكذا بث روح التغيير في كل مستويات المنظومة .

أما المجالات والمشاريع المرتبطة بها التي يقترحها البرنامج / المخطط فهي كالتالي :



♣ المجال الأول:

التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى تمام 15 سنة من العمر : والمشاريع المرتبطة بهذا المجال هي : تطوير التعليم الأولي، توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي، تأهيل المؤسسات التعليمية، تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي، محاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة، تنمية مقاربة النوع، إنصاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، التركيز على المعارف و الكفايات الأساسية (اعتماد بيداغوجيا الإدماج)، تحسين جودة الحياة المدرسية، و أخيرا إرساء " مدرسة الاحترام ."

♣ المجال الثاني:

حفز المبادرة والامتياز في الثانوية التأهيلية والجامعة والتكوين المهني: وذلك من خلال المشاريع التالية :تأهيل العرض التربوي في الثانوي والتأهيلي، تشجيع التميز، تحسين العرض التربوي في التعليم العالي، وتشجيع البحث العلمي .

♣ المجال الثالث:

المعالجة الملحة للإشكاليات الأفقية الحاسمة للمنظومة التربوية والمشاريع المقترحة في هذا المجال هي دعم قدرات الأطر التربوية، دعم آليات التأطير وتنشيط وتقويم الأطر التربوية، ترشيد تدبير الموارد البشرية، استكمال تطبيق اللامركزية واللامركز وترشيد هيكلة الوزارة، تخطيط وتدبير منظومة التربية والتكوين، التحكم في اللغات، وضع نظام ناجع للإعلام

والتوجيه .

♣ المجال الرابع:

توفير الموارد اللازمة للنجاح : وذلك من خلال مشروعين : ترشيد الموارد المالية واستدامتها، والتعبئة والتواصل حول المدرسة . كما تجدر الإشارة إلى أن كل مشروع من المشاريع الثلاثة والعشرين للمجالات الأربع ترتبط به عدة إجراءات معززة بالأرقام والجدولة الزمنية

(4) آليات تنفيذ المخطط الاستعجالي :

قررت وزارة التربية الوطنية في إرساء مخططها الإستعجالي لإنقاذ المنظومة التربوية و إصلاحها أن تعتمد أولا على ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التعليم و ستستعين ثانيا بما يخصص لها من نفقات و موارد إضافية و ثالثا ستعتمد على ما ستحصل عليه من مساعدات أخرى عن طريق الشراكات الداخلية للجماعات المحلية و عدد من الفرقاء و ربما الشراكات الخارجية و ستلجئ رابعا إن أمكن لها ذلك إلى الاستعانة بقروض الدولية لتفعيل هذا المشروع التربوي. كما يستفيد هذا المخطط الإستعجالي من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال توزيع مليون حقيبة على المتعلمين المعوزين من أجل توفير نسبة كبيرة من التلاميذ المتعلمين. و هكذا فقط استفاد المخطط الإستعجالي من ميزانية تقدر ب 32 مليار درهم، حيث أن جزءا كبيرا منها ستوفره الدولة و سيتم تطبيق هذا المشروع الإستعجالي عبر التدرج و بطريقة تنفيذية عمودية من الأعلى نحو الأسفل و ستعتمد الوزارة في التطبيق على مجموعة من الآليات كالأحوار و الانخراط الجماعي و المشاركة و التعاقد و المرونة و الفعل و التقويم و المراجعة.

(5) الإجراءات التطبيقية

قررت وزارة التربية الوطنية في برنامجها التربوي الإستعجالي أن تقوم بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الفورية قصد إنقاذ المنظومة التعليمية من الضعف و التردّي عن طريق تمثيل نتائج القرارات الدولية فيما يخص تقويم المنظومة التربوية المغربية و تطبيق اقتراحاتهم مع العمل على تنفيذ أولويات المدرسة المغربية كما حددها المجلس الأعلى للتعليم سنة 2008 م. و من بين القرارات الاستعجالية التي تم التفكير فيها أنيا أو مرحليا :

★ محاربة ظاهرة الاكتظاظ عن طريق تشييد البنايات المدرسية و الاقتناء المرحلي لفضاءات تعليمية أو كرائها على غرار دولة الأردن.

★ إدخال المعلومات إلى المدرسة المغربية من أجل عقلنة المنظومة التربوية و حوسبة الإدارة للتحكم في التسيير و التدبير والتصدي لضعف الكفاءة التربوية عند ولوج مهنة التعليم عن طريق مراجعة المسارات التكوينية و تطبيق نظام ADT و الذي يسمح بالتعاقد مع المدرسين الحاصلين على الإجازة و الذين لهم تكوين بيداغوجي أو تربوي

مسبق يؤهلهم للاشتغال في القطاع العام أو الخاص .

- ★ فتح مسلك مهني جامعي في مجال التربية و التعليم يوفر الطاقات المحنكة والمتميزة لمزاولة مهنة التعليم
- ★ وضع مخطط سنوي لتكوين المدرسين تكوينا مستمرا في ما استجد من معارف ونظريات وتقنيات
- ★ وضع تصورا أولي حول إطار تنظيمي لعمل النقابات الذي تحتاج إليه الوزارة، والذي ينبغي أن يقوم على التشارك والتعاقد والتمثلية .
- ★ استصلاح أوضاع المدرسة في العالم القروي
- ★ توزيع مليون حقيبة على المتمدرسين
- ★ رفع مالية المؤسسات التربوية في إطار مشروع مدرسة النجاح للتحكم في عمليات التدبير والتسيير
- ★ تحفيز رجال التربية والإدارة والإشراف التربوية على العمل والعطاء المثمر ماديا ومعنويا
- ★ تقوية آليات التأطير والإشراف التربوي بخلق إطار مرشد تربوي
- ★ تشجيع الإبداع والبحث العلمي في المنظومتين التأهيلية والجامعية
- ★ التفكير في مسالك جامعية خاصة بتدبير المؤسسات التربوية
- ★ ضرورة استقلالية الجامعة المغربية على مستوى اختياراتها الأساسية وعلى المستوى التربوي
- ★ تعميم التمدرس حتى 15 سنة للحد من الأمية والتحكم في الهدر المدرسي

(6) بدايات تنفيذ المخطط الاستعجالي

بدأت وزارة التربية الوطنية في تنفيذ المخطط الاستعجالي مبدئيا مع الدخول المدرسي لسنة 2009م، عبر تنفيذ مجموعة من القرارات الأولية، و إصدار مجموعة من المذكرات الوزارية الممهدة لتفعيل المخطط الاستعجالي في مجال التربية والتعليم وتتعلق هذه المذكرات بالإلحاح على الدخول المبكر إلى المدارس التعليمية، وتوحيد الزي المدرسي، وتغيير الزمن المدرسي، وتنظيم إيقاعاته الصفية في المدارس الابتدائية والدعوة إلى المدرسة النجاح، وتكوين الأساتذة في بيداغوجيا الإدماج، وتكوين رجال الإدارة في مجال التدبير والتسيير، وتأهيل الأساتذة في مجال الإعلاميات وتوزيع مليون محفظة، واستحداث بعض الكتب المدرسية، و إصدار مذكرة المرشد التربوي لمساعدة المفتش أو المشرف المؤطر بسبب تقلص عدد المفتشين داخل المنظومة التربوية

رابعا: الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي

مدخل:

بادر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في سياق التحضير لبلورة رؤية استراتيجية جديدة للإصلاح التربوي، إلى إطلاق مشاورات موسعة شملت الفاعلين في المدرسة، و الاطراف المعنية والمستفيدة، والشركاء، والقطاعات المسؤولة عن التربية والتكوين والبحث العلمي، ومن له رأي في الموضوع من الكفاءات الوطنية والخبراء، وذلك بغاية ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من المغاربة في "مسألة الضمير"، التي دعت إليها أعلى سلطة في البلاد، بخصوص واقع المدرسة المغربية واستشراف آفاقها.

هكذا تم اعتماد هذه الرؤية بفضل عمل جماعي، تجلى في مشاركة نموذجية فعالة لجميع مكونات المجلس، و اجتهاد مشترك و مكثف انخرطت فيه مختلف هيئات المجلس.

تندرج هذه الرؤية في مدى زمني يمتد من 2015 الى 2030، مع الاخذ بعين الاعتبار، المدى القريب و المتوسط و البعيد، و تستهدف الاجيال الحالية و المقبلة. وهي مدة كافية لإنجاز تقييم شامل لسيرورة الاصلاح و نتائجها، مواكب بتقييمات مرحلية للتصحيح و الاستدراك و التحسين.

1) سياقات الرؤية الاستراتيجية للتربية و التكوين:

إن أول ما ينبغي الإشارة إليه هو أن الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية جاءت كنتيجة حتمية للسياقات التالية :

★ استجابة للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب (20 غشت 2012 و 20 غشت 2013) التي أفردت حيزا مهما لأزمة التربية والتكوين تشخيصا وإستشرافا؛

★ تنفيذًا لمضامين الدعوة الملكية السامية الموجهة للمجلس الأعلى للتربية و التكوين والبحث العلمي في افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية (أكتوبر 2014) التي أناطت بالمجلس مهمة وضع خارطة طريق لإصلاح المدرسة المغربية والرفع من مردوديتها

★ محدودية الإصلاحات المتعاقبة على منظومة التربية و التكوين والمتمثلة أساسا في الإختلالات والتعثرات المزمنة التي تعاني منها المدرسة المغربية والتي وقعت عليها جميع التشخيصات والتقييمات الدولية و الوطنية والتي كان آخرها التقرير التحليلي الذي أعدتها الهيئة الوطنية للتقييم سنة 2014 حول "تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2013 : 2000 / المكتسبات والمعوقات والتحديات" ؛

★ المطلب المجتمعي الملح لإصلاح المدرسة وتأهيلها وتجديدها باعتبارها مشغلا لتأهيل الرأسمال البشري و فضاء للارتقاء الفردي والمجتمعي في أفق ترسيخ بناء مجتمع المعرفة و المواطنة والديمقراطية والتنمية المستدامة.

2) أسس و غايات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح

جاءت الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية التي أعدها المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي،

انطلاقا من المشاركة الموسعة لكافة الفاعلين والمتدخلين والشركاء، واستنادا على العمل المكثف للجنة الدائمة، تهدف بالأساس إلى إرساء مدرسة جديدة قوامها:

✍ الانصاف و تكافؤ الفرص.

✍ الجودة للجميع.

✍ الارتقاء الفردي و المجتمعي.

✍ ريادة ناجعة و تدبير جديد للتغيير

أ- من أجل مدرسة الانصاف و تكافؤ الفرص.

انطلاقا من اعتبار تعميم التعليم بفرص متكافئة رهانا سياسيا و مجتمعي حاسما لتحقيق الانصاف على المستوى المجالي و الاجتماعي، وعلى اساس النوع، و القضاء على التفاوتات بمختلف أنواعها، و اقامة مجتمع ادماجي و تضامني، و تطويرا للمكتسبات المحرزة، و استدراكا للتعثرات الحاصلة في هذا المجال، فان المجلس يقترح 8 رافعات استراتيجية للتغيير، يمكن تلخيصا في هذه الخطاطة.





ب- من أجل مدرسة الجودة للجميع

يشكل الرفع من مقومات جودة المدرسة المغربية و ادائها و مردوديتها، افقا حاسما لتجديدها، و ضمان جاذبيتها وجدواها. استحضارا لذلك، يتعين العمل على بناء نموذج مرجعي وطني للجودة، يتم اغناؤه بشكل تدريجي و متواصل، من خلال مؤشرات متقاسمة و قابلة للملاحظة، و شفافة لدى الجميع.

من هذا المنطلق، يقترح المجلس جملة من مستلزمات التغيير تصب جميعا في تحقيق جودة الاداء المهني للفاعلين(ات) التربويين(ات) على اختلافهم، و تطوير المناهج و البرامج و التكوينات، و الارتقاء بحكمة المنظومة التربوية، و الرفع من مستوى البحث العلمي و التقني و الابتكار.

و يمكن تلخيص مستلزمات التغيير في:

☆ تجديد مهن التربية و التكوين و التدبير مدخل أساسي لجودة أداء المنظومة التربوية.

☆ هيكلة اكثر تناسقا و مرونة لمكونات المدرسة المغربية و أطوارها.

☆ نموذج بيداغوجي و تكويني قوامه التنوع و الانفتاح و الملاءمة و الابتكار سواءا على:

♣ مستوى الهندسة و المقاربات البيداغوجية.

♣ مستوى المناهج و البرامج

♣ مستوى الأليات المؤسسية.

♣ مستوى الايقاعات الزمنية للدراسة و التعلم.

♣ مستوى التقييم و الامتحانات

♣ مستوى التوجيه التربوي و المهني.

♣ تمكن لغوي جيد و تنوع لغات التدريس.

☆ النهوض بالتكوين المهني

☆ النهوض بالبحث العلمي و التقني و الابتكار.

☆ حكمة ناجعة لمنظومة التربية و التكوين.



يمكن تلخيص هذه المستلزمات في 7 رافعات كما تبين الخطاطة التالية:



ت- من أجل مدرسة الارتقاء الفردي و المجتمعي.

يعد بناء مدرسة الاندماج الفردي و الارتقاء و التقدم المجتمعي، خيارا استراتيجيا ضمن خارطة طريق الاصلاح التعليمي، و احدى غاياته المثلى.

لذلك، فان الرؤية الاستراتيجية للمجلس بهذا الخصوص، تؤكد على ضرورة التمسك بالثوابت و القيم الدينية و الوطنية، و بهويتها في تعدد مكوناتها و تنوع روافدها، و ترسيخ فضائل المواطنة و الديمقراطية و السلوك المدني، و ملائمة التكوينات مع حاجات البلاد ومع المهن الجديدة و الدولية و المستقبلية، ومع متطلبات الاندماج في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، لتوفير اكبر الفرص امام الخريجين للنجاح في حياتهم و الاندماج في مجتمعهم و الاسهام في تنمية بلادهم.

كما تلج، من ناحية أخرى، على جعل المدرسة قاطرة لتعزيز تموقع المغرب في مصاف البلدان الصاعدة بتقوية الانخراط الفاعل لبلادنا في مجتمع المعرفة القائم، أساسا، على التمكن من العلوم و التقنيات و المعارف و الكفاءات، وعلى تعميم الاستعمال الوظيفي لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال، و تأمين التعلم مدى الحياة، وربط البحث و الابتكار بالتنمية، و حفز

القطاع الاقتصادي على الانخراط في هذه الدينامية، و تشجيع النبوغ التفوق و التميز، و تعزيز القدرات التنافسية لبلادنا في مختلف هذه المجالات.



ث- من اجل ريادة ناجحة و تدبير جديد للتغيير

ان تفعيل الناجع لرافعات التغيير المنشود التي بلورتها هذه الرؤية الاستراتيجية، يتوقف على امرين اثنين:
الاول، يهم التعبئة المجتمعية.

و الثاني، يتعلق بتوافر الريادة و القدرات التدبيرية الناجحة.

✓ من اجل تعبئة مجتمعية لتجديد المدرسة المغربية

يتم اعلان 2015- 2030 مدى زمنا للتعبئة الوطنية من اجل تحديد المدرسة المغربية، ومن ثم جعلها تحظى بعناية قصوى كاسبقية وطنية، من قبل الدولة و الجماعات الترابية، و مؤسسات التربية و التكوين و البحث، و المنظمات النقابية،

و القطاع الخاص و الاسر و المجتمع المدني، و المثقفين و الفعاليات الفنية، و الاعلام.

و ايماننا من المجلس بات الاصلاح التربوي المنشود، مسؤولية متقاسمة بين المجتمع و الدولة و كل الفاعلين و الاطراف المعنية و المستفيدة، فانه يوصي بصياغة مضمون الرؤية الاستراتيجية للاصلاح: "من اجل مدرسة الانصاف و الجودة والارتقاء، 2030-2015" في قانون - اطار، يصادق عليه البرلمان، يتخذ بمثابة تعاهد وطني يلتزم الجميع بتنفيذ مقتضياته و تطبيقه، و المتابعة المنتظمة لمساراته.

✓ توافر الريادة و القدرات التديرية الناجعة

من موجبات هذه الريادة، ان تمتلك روح التغيير، و ادارة التجديد في الاساليب، و منهجية الفعل و التدبير على اصعدة المدرسة و مكوناتها كافة، مركزيا و جهويا و محليا، و ان تستند الى كفاءات بشرية بمؤهلات عالية في مجال التدبير و التواصل و حسن التنفيذ و الاجراء و المتابعة و تقديم الحساب بانتظام عن تطبيق الاصلاح و انجازاته، و تقييم نتائجه. كفاءات مدعومة باجهزة و هياكل قادرة على ارساء الدينامية المرغوبة في اطار اللاتمرکز و اللامركزية و الاستقلالية المؤسساتية، ضمن توجهات الجهوية المتقدمة.

من موصفات هذه الريادة ان تكون ايضا قادرة على تقوية التنسيق و استدامته على مستوى المسؤولين، محليين و جهويين و مركزيين، و على مستوى الفاعلين داخل المؤسسات التعليمية و التكوينية، و تعزيز التشاور مع الفاعلين و ممثلهم و اشراكهم في تفعيل رافعات الاصلاح و تقييم مسارات تطبيقها. من مواصفاتها ايضا المعرفة الدقيقة بالمحيط و بالرهانات المجتمعية، و اعتماد مقاربة صاعدة، مبنية على اعتماد مقاربة المشروع، و اعتماد التدرج القائم على المزوجة بين التجريب عند الاقتضاء و تقييم نتائجه، و توفير الموارد المادية و المالية اللازمة، من شأن كل ذلك، تيسير شروط انجاح ريادة الاصلاح المنشود و قيادته.

2

ريادة وقدرات تديرية
ناجعة في مختلف مستويات
المدرسة

راخضتان من أجل
ريادة ناجحة وتدير
جديد للتغيير

1

تعبة مجتمعية
مستدامة